- بين الهجرة والنزوح .
- النزوح الريفى وظاهرة النمو الحضرى فى الجزائر
- الأسرة الريفية النازحة فى الوسط الحضرى .
- مشكلات الأسرة الريفية فى الوسط الحضرى .
- بعض النتائج المترتبة عن نزوح الاسرة الريفية الى الوسط الحضـــرى .
- من مشكلات ونتائج النزوح الى خارج الوطن .

النزوح وأثره على بناء الأسرة

أجيار
جانفي 1984

ـ بين الهجرة والنزوح :

تعتبر الهجرة الريفية نحو المراكز الحضرية، أو النزوح الريفى نحو المدن ، من أبرز مظاهر الهجرة الداخلية ، وهى أكثـــر انتشـارا فى البلدان النامية والمستقلة حديثا ، وقد ارتبطت هذه الظاهرة ارتباطا وثيقا بالثورة الصناعية ، وهى الثورة التى تسببت فى اختلال التوازن بين القرية والمدينة ، أو بين الريف والحضـــر ، ومن ثم أدت الى تركز معظم النشاطات الصناعية والخدمات الادارية والثقافية والصحية الضرورية فى المدن الكبيرة على حساب الريف ، الامر الذى أدى بسكان الريف الى الانتقال الى المدن ، أو الى النزوح نحو المناطق الحضرية .

استعمل الباحث الانجليزى (جراهام) منذ سنة 1892 لفظ « الهجرة الريفية » وقصد بـه « النـــزوح الريفى » ، وذلك بنـاء عـلى اللفـظ الانجليزى (Rural exodus) ، ذى المدلول الواسع والذى يشمل الهجرة الداخلية واهمال الارياف،

والهجرة الريفية ، وترك القرى واخلاء الريف من السكان ، مع ملاحظة أن النـزوح الريفى يعنى فى الاساس : « الانتقال والسير العشوائى للجماعات الريفية نحو مصير غير مضمون » أى أنه يتمثل بشكل واضح فى شدة الحراك الجغرافي للانسان الريفى .

لكن النزوح الريفى لا يمكن أن يكون مجرد تغيير لمنطقة الاقامة فقط ، وانما يصاحب هذا التغيير تغييرا فى المهنة ، فالمهاجر الريفى عند نزوحه الى المدينة يهمل الارض أولا ، ثم يتجه الى ممارسة أنشطة أخرى فى المدينة ، والتى غالبا لا تتطلب مهارة أو فنيات معينة .

والملاحظ أن هناك اختلافا واضحا بين النزوح الريفى والنزوح الزراعى ، حيث ان هذا الاخير يعنى « الاهمال الكلى للنشاط الزراعى » ، غير أن اهمال النشاط الزراعى لا يكون دائما مصحوبا بانتقال جغرافى ، اذ قد يصبح الفلاح عاملا فى ميدان الصناعة التقليدية ، أو فى قطاع الخدمات الاجتماعية فى الوسط الريفى . وفى هذه الحالة لا يمكن اعتبار ذلك نزوحا ريفيا ، لان تغيير المهنة لم يصاحبه تغيير فى الوسط الجغرافى .

وهنا لابد من الاشارة الى أن معظم البلدان النامية تشكو من مشكلة أو ظاهرة النـزوح الريفى، والتى تأخذ في الغالب اتجاها واحدا... من الريف الى المدينة ، وليس من الريف الى الريف ، مما أدى الى تعميق الهوة بين القرية والمدينة ، فحرم القرية من قوتها العاملة ، ومن عدم استقرار عناصرها الحيوية المتخصصة فى العمل الزراعى ، فى مقابل الضغط السكانى على المدينة التى اختنقت ضواحيها ، ولم تعد قادرة على تقديم خدماتها لهؤلاء النازحين .

ـ النزوح الريفى وظاهرة النمو الحضرى فى الجزائر :

ارتبط النزوح الريفى ، فى الجزائر ، بفترة الاحتلال الفرنسى ، الذى اتخذ سياسة الاستيطان ، التى تقوم أساسا على انتزاع أراضى الفلاحين الجزائريين ونقل ملكيتها الى الاوروبيين . ومن ثم أصبح الريفى الجزائرى أمام أمرين : اما أن يتجه الى المدينة أو الى خارج البلاد ، واما أن يمكث فى الريف ليعمل فى مزارع المعمرين بأجر قليل .

ومن دراستنا لظاهرة نمو سكان المدن فى الجزائر ، منذ الحرب العالمية الثانية ، وحتى بداية ثورة التحرير ، أو من (1936 وحتى 1954) يتبين لنا ذلك بوضوح ، اذ ارتفع عدد سكان المدن فى هذه الفترة الى (1430،000) نسمة أى بزيادة قدرها حوالى (710، 000) نسمة ، وتمثل نسبة (98 ٪) بينما وصل عدد سكان الريف الى (6410،000) نسمة ، وبزيادة سكانية قدرت بـ (500،000) نسمة فى نفس الفترة ، الامر الذى يؤكد بوضوح استمرار ظاهرة نزوح الريفيين الى المدن .

وبعد استقلال الجزائر ، استمر النزوح الريفى ، بل وازدادت عدته نظرا للظروف التى سادت الريف الجزائرى أثناء ثورة التحرير ، وسياسة تجميع السكان فى مناطق جغرافية معينة ، الامر الذى نتج عنه ، بعد انتهاء العمليات العسكرية فى المناطق الريفية ، تحرك سكانى شديد بين الريف والمدن وبين المدن نفسها .

قسم بعض المهتمين بالدراسات السكانية ظاهرة النزوح الريفى فى الجزائر ، ذات الاتجاه الواحد ، الى فترتين : تمتد الاولى من سنة 1962

وحتى سنة 1966 ، أى من الاستقلال وحتى بداية تطبيق الثورة الصناعية ، وتمتد المرحلة الثانية من سنة 1966 وحتى سنة 1973 ، وهى الفترة التى تركزت فيها بوضوح الصناعة فى المدن الكبرى.

اتسمت الفترة الاولى بنزوح ريفى كثيف نحو المدن . وهذا نتيجة للنزوح الجماعى للاوروبيين نحو فرنسا من جهة ، ولانتهاء سياسة المحتشدات وفتح الحدود الشرقية والغربية (تونس والمغرب) ، ورجوع المواطنين المهاجرين من هذين البلدين ، الا أن عودة هؤلاء السكان لم يكن باتجاه الريف ، أو على الاقل باتجاه المناطق الاصلية ، وانما كان فى أغلبه باتجاه المدن الكبيرة ، التى كانت فى الغالب تتوفر على المساكن الشاغرة من طرف الاوروبيين .

ونتيجة لهذه الحركة السكانية الكثيفة ، ارتفع معدل النمو الحضرى سريعا ، فقد تحرك أكثر من (600) ألف مواطن نحو المدن فى مدة أربع سنوات ، أما الفترة الثانية فاتسمت بنوع من الاستقرار ، اذا ما قورنت بالفترة السابقة، ولكنها في الحقيقة اتسمت هى أيضا بنزوح ريفى شديد ، وصل معدله سنويا الى (120) ألف نسمة ، بل وارتفع هذا المعدل الى (130) ألف نسمة سنويا فى الفترة التالية (73 ــ 1977) .

والملاحظ أنه بعد الاستقلال، اتجه الاهتمام، سواء بالنسبة للتنمية الاقتصادية أو بالنسبة لتقديم الخدمات الى المراكز الحضرية الكبيرة والمتوسطة. وأهملت التجمعات السكانية الصغيرة خصوصا تلك التى تعتمد على الزراعة والثروة الحيوانية ، الامر الذى أدى الى تقلص النطاق الريفى ، وتضخم القطاع الحضرى ، فالمعطيات الاحصائية تبين لنا أنه خلال عشرين سنة تغيرت نسبة الريف الى نسبة الحضر من (79 ٪) سنة 1956 الى (59 ٪) سنة 1976 .

ولا شك أن النمو الحضرى السريع فى الجزائر لا يعتبر نموا طبيعيا ، وانما هو نتيجة لتحرك السكان بين المدن نفسها ومن الريف الى المدن ، وان كانت الجزائر كبلد نام ، استقل حديثا ، بعد تخريب لاقتصاده وأجهزته القاعدية ، لم يكن بامكانه ، خلال العشرية الاولى ، أن يوفر السكن الملائم وتقديم الخدمات الضرورية لجميع المواطنين على المستويين الريفى والحضرى ، بل وعلى المستوى الحضرى نفسه ، اذ بقيت ضواحى مدن كثيرة تعانى من نقص الخدمات والمرافق الاساسية الضرورية ، وفى مقدمتها توفر السكن المناسب .

وبناء على ما سبق يمكن القول ان المدن الجزائرية شهدت نموا حضريا على حساب عملية التحضر ، والتى هى فى الصميم عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية ، ومن ثم فقد وجدنا أنفسنا أمام ظاهرة للتكدس السكانى فى المدن نتيجة للنزوح الكثيف ، وليس أمام عملية للتحضر .

ـ الاسرة الريفية النازحة فى الوسط الحضرى :

واذا أردنا أن نتتبع الاثر الذى يحدثه النزوح الريفى على بناء الاسرة الريفية النازحة فنرى أنه لابد من الاشارة الى أن الدراسات الخاصة بالاسرة الجزائرية ، محدودة ، بل ونادرة وبالاخص منها تلك الدراسات التى تتعرض للعلاقات الاسرية ولبناء الاسرة وتغير وظائفها والمشكلات التى تتعرض لها ، الى غير ذلك ، وان كانت هناك دراسات فهى ذات طابع اثنوغرافى، تتعلق ببعض العادات كالازياء والحلى والوشم والزواج وأثاث المنزل وغيرها .

تتميز الاسرة الجزائرية المعاصرة (الحضرية) بتقلص حجمها ، من النظام الاسرى الممتد الى النظام الاسرى النووى ، فبعد أن كانت الاسرة

الجزائرية فى طابعها العام أسرة ممتدة ، أصبحت اليوم تتسم بصغر الحجم ، فالريف الجزائرى الذى كان يمثل طابع الحياة الاجتماعية القائم على الاقتصاد الزراعى وتربية الماشية، فى مقابل المراكز الحضرية المحدودة العدد والسكان، أصبح اليوم يتجه نحو الانكماش ، كما سبق أن ذكرنا، فى مقابل النمو السريع للمراكز الحضرية ، بل ويتوقع الديموغرافيون أنه قبل سنة (2000) سوف ينقلب الميزان الديموغرافى فى الجزائر ، اذ سيرتفع معدل سكان الحضر عنه فى الريف .

واذا كانت الاسرة الجزائرية فى النطاق الريفى تتحكم فى امكانية توسيع أو تغيير المسكن كلما تزايد أعضاؤها ، فان هذه الامكانية أصبحت فى الوسط الجديد (المدينة) صعبة أو مستحيلة .

أما فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادى فى المراكز الحضرية ، فيمثل انقلابا بالنسبة للنشاط الاقتصادى فى الوسط الريفى ، فاذا كان النظام الاقتصادى القائم على الزراعة فى الريف يساعد على بقاء واستمرار نظام الاسرة الممتدة ؛ وذلك من خلال تأمين معاشها ومطالبها الضرورية ، بواسطة التعاون والتضامن الجماعى فى الانتاج والاستهلاك ، فان الصورة تنقلب فى الوسط الحضرى ، ذلك أن كل أسرة زواجية مستقلة اقتصاديا عن بقية أفراد القرابة من اخوة ووالدين وأعمام ، ومن ثم فهى تؤمن معاشها اعتمادا على دخلها الشهرى المتمثل فى مرتب رب الاسرة العامل .

ومعنى هذا أن تحول بناء الاسرة الجزائرية ، من النظام الممتد الى النظام النووى ، لم يكن ليبرز بشكل واضح وسريع الا بعد أن نزحت الاسرة الى الوسط الحضرى المختلف عن الوسط الريفى ، أو من نموذج اجتماعى واقتصادى استهلاكى يقوم بالدرجة الاولى على علاقات القرابة ويعتمد على الانتاج الزراعى والحيوانى الى نمط ، اجتماعى ـ فردى يقوم على الاقتصاد الصناعى والتجارى ويحكمه العمل المأجور فى الزمان والمكان .

وتشير بعض الدراسات ، أنه تبعا لهذه الحركية فى المكان من الريف الى الحضر ، بدأت الاسرة الجزائرية تفقد شكلها كأسرة ممتدة (يصل عدد أفرادها الى أكثر من 40 فردا) ، لتتجه نحو شكل الاسرة الزواجية أو النووية ، مع ملاحظة أن هذا الشكل الجديد الذى بدأت تتسم به المراكز الحضرية بالذات يتميز من جهة أخرى بكثرة الانجاب ، اذ يتراوح معدل أفراد الاسرة الزواجية الجزائرية بين (7 و 9) أفراد ، مع بقائها أيضا محتفظة ، فى كثير من الاحيان ، بوظائف الاسرة الممتدة ، ومن ثم يمكن القول أنه بعد الاستقلال بدأت تتشكل بوضوح أسرة جزائرية تجمع بين خصائص الاسرة الحضرية ووظائف الاسرة الريفية ، وهذا على مستوى الجيل الاول والجيل الثانى من النازحين، أما الجيل الثالث ففى الغالب يتجه نحو شكل الاسرة الحضرية (الزواجية) .

ـ مشكلات الاسرة الريفية فى الوسط الحضرى :

يرى علماء الاجتماع أن الحياة الحضرية ، أو الحياة فى المدينة ، تؤثر على الاسرة من حيث البناء والسلطة والزواج والانجاب والوظائف التقليدية للاسرة كالتربية والضبط الاجتماعى والدفء العاطفى لافرادها .

فمن حيث البناء أو الحجم ، نجد أن المدينة التى تضم مؤسسات ـ صناعية وتجارية تستخدم

الفرد المهاجر اليها على أساس كفاءته وقدراته ، دون أى اعتبار للجنس أو السلالة أو القرابة أو غيرها ، كما هو الحال فى الريف ، كما تسمح المدينة للعامل بالتحرك فى السلم الاجتماعى والاقتصادى ، من أسفل الى أعلى ، أو العكس ، كما قد تدفعه الى التحرك الافقى (الجغرافى) ، فيغير من مكان اقامته تحت ظروف فرص العمل، بعكس الحال فى الريف الذى يجعله مرتبطا بقطعة أرض معينة ، وبمجال اجتماعى خاص ، الامر الذى يدفع بالعلاقات الاسرية الى النزوح نحو الفردية ، ومن ثم الى تقلص حجمها من كونها أسرة ممتدة ، تتعدد أجيالها ، الى أسرة محدودة العدد ، غالبا ما تقوم على الزوج والزوجة وأبنائهما الصغار ، ونادرا ما تضم والدى الزوجين أو أحدهما .

وانعكس هذا بدوره على الفرد الذى لم يعد يحتاج الى الاسرة لتدريبه على مبادىء المهنة التقليدية (الزراعة وتربية الماشية) ، فالمدينة تكفلت بذلك ، حيث تتعدد فيها الفرص لتعلم المهارات اللازمة للعمل الحديث ، فهناك المدرسة والمصنع والورشة .

أثرت المدينة كما ذكرنا على الاسرة الريفية النازحة اليها ، وذلك من حيث حراك أفرادها فى المجال الجغرافى ، فقد ينتشر أفرادها على أحياء متباعدة تحت تأثير العمل والسكن والتعليم ، أو فى مدن مجاورة ، ومن ثم يتجه حجمها الى التقلص بالرغم من محاولة أفرادها للحفاظ على طابعها التقليدى المتسم بالروابط القرابية الصميمة . وهذا ما نلاحظه فى المناطق المختلفة التى تحيط بالمدن الكبيرة ؛ خصوصا منها الاحياء القصديرية ، حيث توجد الاسرة الممتدة من أصل ريفى ، والتى تبقى لفترة معينة محافظة على طابعها وعلاقاتها الاصلية ، ولكنها لا تلبث أن تتجه لتأخذ النمط الفردى ، ومما يدعم هذا الاتجاه الزواج من خارج الاسرة (من غير الجماعة القرابية) يضاف الى ذلك ظروف السكن الضيق والتنقل الجغرافى بين أحياء المدينة .

ومن حيث السلطة فى الاسرة الريفية النازحة نشير الى أن السلطة فى المجتمع الريفى ترتبط بالقيم والعادات والتقاليد ، وهى غالبا ما تتركز فى كبار السن ، فى حين نجد أن السلطة فى المجتمع الحضرى ترتبط بالوضع الاقتصادى وبالمركز الاجتماعى (السياسى والعلمى والادارى ... الخ) بالاضافة الى التغير فى مركز المرأة ؛ بحيث لم تعد السلطة فى الاسرة مركزة فى يد الزوج ، ومما زاد فى تعميق هذا غياب الزوج لفترات طويلة عن المنزل ، وخروج المرأة الى ميدان العمل ، مما سمح لها بممارسة سلطات أوسع بالقياس الى ما كان لها وهى فى الريف ، سواء بالنسبة للابناء وشؤون المنزل ، أو بالنسبة للزوج ، كما أدى هذا الى ضعف الروابط والعلاقات بين الزوجين ، مما نتج عنه فى كثير من الاحيان توتر ونزاع .

ولا شك أن الطلاق يعتبر من أهم المشكلات التى تهدد بناء الاسرة والاسرة النازحة الى المدينة بشكل خاص ، نظرا للمشكلات التى تتعرض لها ، والتى لا عهد لها بها ، مما يتسبب فى هز كيانها ، فازدياد مطالب الاسرة النازحة ، وغياب الاب لفترة أطول ، وعمل المرأة واستقلاليتها من الناحية الاقتصادية ، واختلاط مفهوم القيادة فى الاسرة ، وهى القيم السائدة فى المدينة ، أدت الى تدهور العلاقة التقليدية للاسرة الريفية النازحة وضعف روابطها .

ـ بعض النتائج المترتبة عن نزوح الاسرة الريفية الى الوسط الحضرى :

سبق أن ذكرنا أن التصنيع الذى تركز فى أغلب المدن الجزائرية الكبرى ، ابتداء من سنة 1966 وحتى سنة 1973 ، كانت له آثاره على تحرك السكان نحو المراكز الحضرية الصناعية ، ولا شك أن تضخم هذه المراكز ونموها السريع والغير مخطط ، قد أدى الى ظهور مشكلات عديدة ، انعكست على الاسرة النازحة فى نواحى الصحة والتعليم وانحراف الشباب والبغاء وارتفاع معدلات الطلاق والجريمة .

ولا شك أن الاسرة النازحة الى المدينة ، والتى غالبا ما تسكن فى حى قصديرى أو فى منزل قديم مع أسر أخرى ، كثيرا ما يتعرض أفرادها للاوبئة خصوصا بين أطفالها ، نظرا لضيق المكان وتكدس عدد من الافراد فيه ، مع عدم توفر المستلزمات الصحية كالمياه النقية والمجارى ودورة المياه ، وتهوية المسكن .

وفى ميدان التعليم ، نجد أن أغلب أبناء النازحين خصوصا من هم فى سن المدرسة (6 ـ 7 سنوات) يحرمون من التعليم ، فالاحياء القصديرية فى ضواحى المدن، والاحياء غير المخططة أو الفوضوية تنعدم فيها مؤسسات التعليم ، ومن ثم فالتلميذ ليس بامكانه السير مسافات بعيدة للالتحاق بالمدرسة ، يضاف الى ذلك أن التسجيل فى المدرسة كثيرا ما يتطلب شهادة اقامة ، وهذه قد لا تكون فى حوزة الاسرة النازحة ، ولهذا يجد الطفل نفسه ، وهو فى سن مبكرة ، أمام أطفال الحى الذين يماثلونه ، فيقضى معهم معظم وقته فى الشارع ، يتردد على ضواحى المدينة، مما يساعد على انحرافه ومروقه فوالداه منهمكان بمطالب الحياة ؛ من عمل ، ونقل للمياه ، ونظافة للمسكن ، وكما ينعكس هذا الوضع على الاطفال ، فانه ينعكس على الزوجة التى كثيرا ما تسوء علاقتها بزوجها وبجيرانها ، مما يحدث لها توترا نفسيا داخل البيت وخارجه .

ان وضعية كهذه ، يصعب معها تنفيذ أية سياسة لاعادة اصلاح وضع الاسرة ، أو حتى محاولة الابقاء عليها بعيدا عن المشكلات التى تتعرض لها فى الوسط الجديد ، اذ من الصعب على أية سلطة سياسية ، مهما كانت لها من القوة والامكانيات ، خصوصا فى البلدان النامية ، أن تراقب أو تتحكم فى الحراك السكانى ، ومن ثم الحفاظ على الروابط الاسرية الصميمة ، اذ لا ينفع فى مثل هذه الوضعيات توجيه ولا اعلام ، ولا قانون أو تهديد ، ولا ارشاد وترشيد ، لان ما تتعرض له الاسرة وعلاقاتها من تغير فجائى لا يخضع لمبدأ التغير التدريجى الذى قد تتعرض له أية أسرة حضرية كانت أو ريفية . وهذا ما حدث للاسرة الجزائرية النازحة من الريف الى المدينة ، بل ومن الجزائر كوطن الى أوطان أوروبية أخرى .

اذن ، فالاسرة الجزائرية النازحة هى التى أوجدت نفسها ـ مخيرة أو مكرهة ـ فى وسط مختلف تماما عن وسطها التقليدى ، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، وبالتالى فان انعكاسات هذا الوسط على طبيعة الاسرة النازحة وعلى علاقاتها هو أعمق من مجرد كونه تحركا فى المجال الجغرافى ، من وسط جغرافى الى وسط جغرافى آخر ، كما يبدو للكثيرين منا .

ـ من مشكلات ونتائج النزوح الى خارج الوطن :

أما النزوح خارج الوطن ، فتاريخه أيضا تاريخ الاستعمار الفرنسى للجزائر ، كما أن

آثاره كثيرة ومتنوعة ، منها ما يمس المهاجر نفسه في أرض الغربة ، من حيث العمل والثقافة والعلاقات الاجتماعية السائدة في الوسط الجديد ومنها ما يمس أسرته في موطنه الاصلي ، حيث يحرم أفرادها من رعايته لهم ، وما قد يتعرض له هؤلاء من انحراف وغيره ، ومنها ما يمس المهاجر وأسرته في دار الغربة ، وذلك في ضوء الاختلاف الشديد بين الوسطين، الاصلي والجديد.

والملاحظ أن موضوع النزوح الى الخارج وأثره على الاسرة ، لا يزال موضوعا نادر الاهتمام من الباحثين ، وفي سنة 1980 قام أحد طلبة الدراسات العليا في علم الاجتماع بجامعة قسنطينة بمحاولة لدراسة المشكلات الاجتماعية الناجمة عن الهجرة الخارجية ، توصل من خلالها الى بعض النتائج ، نورد منها :

أ ـ تنحصر أغلب أعمار المهاجرين وزوجاتهم بين (30 و 50) سنة ، مع ملاحظة تعدد الزوجات من الجزائريات والاجنبيات ، ووجود عدد من الابناء بمتوسط (5) أطفال في الاسرة .

ب ـ هناك أكثر من ثلث المهاجرين قضوا حياتهم الزوجية بعيدا عن الاسرة ، وبحساب زياراتهم السنوية ، تبين أنهم لم يعيشوا مع أسرهم الا حوالى (3) سنوات موزعة على عدد من السنين .

جـ ـ معظم الاسر تتولى الاشراف عليها الام في غياب الاب ، وأحيانا يساعدها بعض الاقارب ، ولكن مع ذلك تواجه عدة مشكلات تتعلق بتربية الاطفال .

د ـ أدت الهجرة الى وجود أفكار سلبية من الزوجات عن العلاقة الزوجية ، وأفكار تشاؤمية كالخوف عن الزوج ، والشك فيه ، مما أدى بربع المبحوثات الى التفكير في الطلاق ، وأحيانا الى طلبه في غياب الزوج ، والى الشجار عند زيارة الزوج .

هـ ـ انعكاس غياب الاب على الاولاد ، وانحراف عدد كبير منهم ، بعد تركهم للمدرسة ، دون ولي يسهر على تربيتهم أو توجيههم .

*